الانقلاب الذي أحرق كلّ شيء

حمّور زيادة

«كان لزاماً علينا في القوات المسلّحة والدعم السريع والأجهزة الأمنية الأخرى أن نستشعر الخطر، ونتّخذ الخطوات التي تحفظ مسار ثورة ديسمبر/ كانون الأول المجيدة، حتى بلوغ أهدافها النهائية في الوصول لدولة مدنية كاملة عبر انتخابات حرّة ونزيهة. عليه، ولتصحيح مسار الثورة تقرّر الآتي...». بهذه الكلمات قدّم الفريق أول عبد الفتاح البرهان البيان الأول لانقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول (2021)، فأعلن فضّ الشراكة مع القوى المدنية، وحلَّ مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وإعفاء ولاة الولايات، وتجميد عمل لجنة إزالة تمكين نظام 30 يونيو/ حزيران (نظام الرئيس الأسبق عمر البشير والحركة الإسلامية).

مثل حرب 15 إبريل/ نيسان (2023)، تشكّل الانقلاب أمام الجميع. موّل نائب رئيس مجلس السيادة وقتها، قائد قوات الدعم السريع، الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، اعتصاماً كرنفالياً حشدت له الحركة الإسلامية، وحركتَي العدل والمساواة (بقيادة جبريل إبراهيم وزير المالية)، وحركة تحرير السودان (بقيادة أركو مني مناوي حاكم إقليم دارفور)، بمعاونة مدير المؤسّسة السودانية للمعادن، وغيرها من جماعات من أنصارهم، قبالة القصر الجمهوري بالخرطوم. وطالب المعتصمون بحلّ حكومة عبد الله حمدوك الانتقالية، وهتفوا للحكم العسكري. في الوقت نفسه، كان الناظر سيد محمد الأمين ترك، أحد أكثر زعماء القبائل في شرق السودان أهمّية، يغلق ميناء بورتسودان الرئيس، مطالباً بحلّ الحكومة، مؤكّداً أن «الثوار هم من أتوا بالبرهان، وحميدتي هو من كان حارسَ الثورة بجيشه». في تلك الأيام، أصيب مقدّمو البرامج التلفزيونية بالدهشة وهم يحاورون وزير المالية، الذي يطالب بحلّ حكومة هو عضو فيها، وتكوين حكومة بلا محاصصات حزبية، شريطة عدم المساس بحصّة مجموعته التي تبلغ 25% من هياكل السلطة (!) ثمّ نفّذ قائدا الجيش و«الدعم السريع» انقلابهما. وتبخّر الاعتصام الكرنفالي، لتملأ الشوارع ملايينُ غاضبةٌ رافضةٌ للانقلاب على الحكومة المدنية الانتقالية.

واجه المجلس العسكري الجديد الجماهير بالرصاص والقمع الوحشي. وسجَّلت تقارير عدّة حالات اعتداء جنسي. وكالعادة، كان المجلس العسكري ينكر ذلك كلّه. بل اتهم في رسالة لمجلس الأمن المتظاهرين بالإرهاب ومهاجمة قوات الأمن والاعتداء على مقارّها. وقعت عدّة مذابح في مواجهة القوات الأمنية للمتظاهرين؛ شهداء، مدنيون، لم يحملوا سلاحاً إنّما حُلماً.

لكنّ الانقلاب لم يتراجع، حتى مع تجميد عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي، وهو التجميد الذي يطالب الفريق أول البرهان بفكّه، ليضمن الاعتراف بشرعية حكمه منذ أكتوبر 2021. وأوقفت المؤسّسات الدولية كافّة مشاريع المساعدات التي شرعت فيها بعد تكوين الحكومة المدنية. واحتجّ وزير المالية الذي لم يغادر منصبَه بعدما شارك في الانقلاب على زملائه وعلى الحكم المدني، واتهم المؤسّسات الدولية بتسييس المعونات، واعتبر رفضها تنفيذَ مشاريع الدعم مع النظام العسكري الجديد تدخّلاً في الشأن السوداني الداخلي. وأعلنت الولايات المتحدة عقوبات على شرطة الاحتياطي المركزي لاتهامها بالعنف المفرط تجاه المدنيين.

هذه الأطراف نفسها من تقاتل بعضها اليوم في «معركة الكرامة»، وهو الاسم الذي أطلقته الحركة الإسلامية على الحرب، كما كانت تطلقه على مواكبها المندّدة بالحكم الانتقالي. ووزع قائد «الدعم السريع» جنوده، الذين شاركوا في تنفيذ انقلاب أكتوبر (2021)، ثمّ في قمع المدنيين في شوارع الخرطوم، في أنحاء السودان يبثّون الرعب والدمار. يحوّل قائد «الدعم السريع»، في صراعه مع حلفاء الأمس، ولاية الجزيرة في وسط السودان دارفور جديدة. فتقتحم قواته القرى لتذبح المواطنين، وتتفنّن في قتلهم وإذلالهم، ثمّ تجبر المحظوظين منهم على النزوح عنها، وتنهب ممتلكاتهم. عمليات اجتياح همجي لقرى ظلّت آمنةً مئات الأعوام، تزرع خيرها في صمت وتشكو حالها للزرع. عملية تهجير قسري وإبادة جماعية جديدة يقوم بها محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ليست في غرب السودان، ولكن في وسطه. هذه المرّة لا يرتكبها بحماية الحكومة والجيش، بل للمرّة الأولى يقصف الجيش مدنيين يعتبرهم مؤيّدين لحميدتي. وكما دارفور، لن يغفر أهل الجزيرة.

«اليوم التالي»... قراءة في لغة الإبادة

عبير النجار

لم يكن تعبير «اليوم التالي» الذي أطلقه الإسرائيليون مُجرَّد مصطلح عابر، بل هو أداة سياسية تهدف إلى تحويل الأنظار عن الإبادة الجارية في غزّة، وتحويل النقاش إلى مستقبل مجهول. يستهدف هذا المصطلح حرف الانتباه عن الجرائم الجارية، والتلاعب بالمفاهيم، لترسيخ واقع ما بعد الإبادة، هذا التعبير يعكس الهيمنة الإسرائيلية على المشهد الإعلامي والمعرفي، ويكشف ضعف الردّ الفلسطيني والعربي في صياغة لغة تعبّر عن الواقع الفلسطيني بدقّة وأصالة، وبما يتناسب مع محطّات نضاله المهمّة بما فيها «طوفان الأقصى»، ومواجهة حرب الإبادة.

انتشر تعبير «اليوم التالي» بسرعة بين المُحلّلين والسياسيين، وأصبح يُستخدم مصطلحاً يصف مرحلة ما بعد الإبادة، كما حدث مع مصطلحات إسرائيلية أخرى مثل «بنك الأهداف» و«الرهائن» و«الدروع البشرية»، على الرغم من محاولات بعض الصحافيين والمعلّقين تقييد استخدام هذه المصطلحات بإضافات سابقة لها أو لاحقة عليها مثل «ما يسمى باليوم التالي»، إلا أن تلك الجهود لم تمنع من انتشار المصطلح واستخدامه بشكل واسع، حتى في الأوساط الفلسطينية، وفي أوساط المناصرين للحقوق الفلسطينية.

يعود توقيت استخدام هذا المصطلح إلى الأيام الأولى للإبادة، إذ استُخدم لحجب حقيقة الإبادة المستمرّة وإسكاتها، وتحويل الانتباه إلى ما بعدها، وكأنّ المطلوب نقاش مستقبلي بينما تستمرّ الإبادة ضدّ الفلسطينيين من دون التطرّق إلى أسئلة انتهاء الإبادة وعواقبها، ما يعكس قبولاً ضمنياً بترتيبات «اليوم التالي»، التي تركّز في الأمن الإسرائيلي وتجاهل حقوق الفلسطينيين. اللافت للانتباه وجودُ أوساطٍ سياسيةٍ ونشطاءَ، وحتى ممثّلين دوليين ممّن رفضوا التعاطي مع مصطلح «اليوم التالي» في الأشهر الأولى للإبادة، مشدّدين على أنه لا يجوز الحديث عن يوم تالٍ قبل توقّف الإبادة، إلا أن هذه الجهاتٍ لم تصمد في موقفها، وأرغمت على التعاطي مع استخدام المصطلح، وتقديم تصوراتها هي لذاك «اليوم التالي» الذي لا يزال موعده مجهولاً.

لقد قاومت حركة حماس نفسها التعاطي السياسي والإعلامي مع المصطلح شهوراً، ثمّ ما لبثت أن انصاعت للنقاش السياسي والتفاوضي المنصبّ على «اليوم التالي»، قبل توقّف الإبادة، وهو تغير واضح في موقفها المُعلَن. ومعروف أن المنتصر في أيّ حرب يكتب التاريخ ويصوغ السردية، لكنّ أدبيات الحروب والصراعات في العلوم الاجتماعية تعلّمنا أن القوّة عنصر متحوّل، وأن وعي الضحية الصراع قد يحرم الجلّاد من الانتصار الأخلاقي والسياسي الكامل، حتى لو حافظ على التفوّق العسكري والسياسي. السيطرة على اللغة والمفاهيم تشكّل بعداً أساسياً في هذه المعركة، وسرقة اللغة (كما سُرقت الجغرافيا) يُعدّ امتداداً لهذا الصراع.

في التعامل مع مصطلح «اليوم التالي»، نواجه ثلاثة مستويات: أولا، الخضوع الكامل. فاستخدام المصطلح من دون تحفّظات أو مقاومة، وهو الأكثر خطورة لأنه يعكس خضوعاً لغوياً وفكرياً، وتبنياً للأجندة الإسرائيلية. ثانيا، المقاومة اللغوية باستخدام لغة مضادة، مثل «اليوم التالي للإبادة» أو «اليوم التالي للنكبة»، وهي محاولات لتغيير تفسير الحدث من دون تغيير جذري في الأولويات أو الاهتمامات. رغم المقاومة، يبقى المصطلح الإسرائيلي حاضراً في هذه الصيغ. ثالثا، الإبداع اللغوي المستقلّ، عبر ابتكار لغة فلسطينية تعبّر عن الواقع والمستقبل من منظور وطني مستقلّ، مثل الاستعاضة عن مصطلح «اليوم التالي» بمرحلة «إعادة الإعمار» أو «إعادة البناء» أو «الفجر الفلسطيني» أو «البناء الوطني» أو «بناء الأمة»، بدلاً من الانجرار وراء لغة العدو. هذا المستوى هو الأكثر أهمّيةً، لأنه يتيح للفلسطينيين إعادة صياغة سرديّتهم وترتيب أولوياتهم بعيداً من المفاهيم التي يفرضها الاحتلال.

> استخدم مصطلح «اليوم التالي» في الأيام الأولى للإبادة في غزّة لحجب حقيقة الإبادة المستمرّة وإسكاتها وتحويل الانتباه إلى ما بعدها

ليست اللغة مُجرَّد وسيلة للتواصل، بل أداة حاسمة في إدارة المعارك والصراعات، وفي صياغة الوعي الجماعي. في عصر «اقتصاد الانتباه»، يصبح التحكّم في السردية والمفاهيم وسيلةً للتأثير في الوعي العالمي وفرض القبول ضمنياً بالواقع الميداني من دون مقاومة حقيقية. لهذا، تبرز الحاجة إلى بناء خطاب فلسطيني مستقلّ يتجاوز المفاهيم الإسرائيلية المفروضة. وتبنّي لغة جديدة تتيح للفلسطينيين إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، ومقاومة الهيمنة المعرفية، هو الطريق نحو تحقيق انتصار حقيقي في ساحة الخطاب، حتى في ظلّ استمرار الهيمنة المادّية للعدو سياسياً وعسكرياً. الخروج من الهيمنة اللغوية الإسرائيلية يتطلّب منا تجاوز المقاومة اللغوية والخطابية، والانتقال من مُجرّد الامتناع عن استخدام مصطلحاتهم إلى صياغة لغة وخطاب يعكسان الواقع الفلسطيني بصدق، وتقديم رؤية فلسطينية للواقع والمستقبل تستوجب صياغة التسميات والمفاهيم الراهنة وتعميمها في التعاطي مع الواقع. استخدام تعبيرات مثل «الفجر التالي» أو «بناء الأمة» يعكس إرادة في رسم جدول أعمال وطني مستقلّ يُعبّر عن طموحات الشعب الفلسطيني، ويعيد التركيز في حقوقه، بدلاً من الانخراط في نقاشات مفروضة من العدو.

على السياسيين والأكاديميين والإعلاميين الفلسطينيين مسؤولية مشتركة لتطوير مصطلحات تتوافق مع البرنامج الوطني، لكن يبقى الأكثر أهمّية توحيد الجهود لوقف الإبادة في غزّة أولاً، قبل الدخول في أيّ نقاش حول المستقبل، فمُجرَّد الخوض في عنوان آخر يتضمّن (ولو بشكل غير مباشر) القبول بالواقع الراهن؛ الإبادة.

الصراع على اللغة جزء من الصراع السياسي والحقوقي، فالهيمنة الإسرائيلية على المفاهيم ليست قدراً محتوماً، بل تُمكن مواجهتها من خلال تبني لغة فلسطينية مستقلّة. يجب على النُخب الفلسطينية أن تبتكر مفاهيمَ وأجنداتِ عملٍ جديدةً، تعيد ترتيب الأولويات بعيداً من لغة الاحتلال، وتفتح آفاقاً للتفكير النقدي والمقاومة المعرفية الفعّالة، التي تصوغ مرجعياتٍ لفهم الواقع والعمل السياسي في أحلك أيام النضال الفلسطيني وأمرّها.

(أستاذة جامعية فلسطينية في الشارقة)

كاريكاتير

سعد المهندي

ماذا بعد انتهاء الحرب؟

باسل. ف. صالح

بعد أن تنتهي هذه الحرب، في حال انتهت وبقي لبنان كما هو في الخريطة، هل سيبقى لبنان السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والدستوري فيه على النحو الذي كان عليه؟ هل يُعقَل أنه بعد هذه المأساة والمعاناة التي نعيش تداعياتها من دمار وقتل، أن نعود لنعيش المأساة من نوع قديم جديد، في ظلّ نظام وممارسة سياسية مميتة لا تؤسّس في أحسن أحوالها إلا لتهجير ما تبقّى من لبنانيين من أرضهم، وكأنّ شيئاً لم يتغيّر، وكأن ما مررنا فيه كلّه لن يُقدّم ولن يُؤخّر على مستوى المعادلات الداخلية وممارسة السلطة، وعلى المستوى السياسي والحقوقي والقانوني في البلد، وعلى مستوى العلاقات الدولية ومنوالها الذي كان سائداً طيلة المدّة السابقة؟

قد ينظر بعضهم إلى هذا النوع من الأسئلة وكأنّه من خارج التاريخ، ومن خارج السياق، وأن توقيتها ليس ملائماً، انطلاقاً من قراءة تقول إن الحاجة الماسّة اليوم هي الاستمرار والنجاة من الموت هرباً من وابل الغارات والصواريخ التي يطلقها العدو، فتحرق وتقتل وتدمّر كل ما تصيبه، وتقضي على إمكانيات العيش كافّة. تماماً كما كانت القراءة التي سادت إبّان حرب تموز (2006)، وفي الحروب التي سبقتها، وفي الحروب التي أتت بعدها، إذ إن هذه الضرورة المُفترَضة هي التي تعيق البحث في أي إمكانية للمستقبل فتحيله سؤالاً مؤجّلا بشكل مستمرّ. هذا صحيح، لكنّ صحّته مشروطة باحتمالات لا بدّ من التفكير فيها، والعمل عليها، استكمالاً لها على المستوى السياسي الداخلي، تلك المستويات التي تتراكم في الحاضر لتنعكس في مشروع ورؤية سياسية للمستقبل. فهل نعد من نجا من الموت في حرب اليوم، أن الموت سيزوره، ولأسباب مختلفة، بعد الحرب غداً، أم أن المشروع المستقبلي الوحيد المفتوح أمامه هو الهجرة؟

لا ينفكّ هذا السؤالِ عن طرح نفسه، بوصفه الأكثر إشكالية، يعوق التموضعَ التامَّ في الموقف من الموافقة على المشاركة في هذه الحرب أو الموقف الرافض للمشاركة فيها. إذ إن الموقف الرافض احتلال الأرض وقتل الشعب هو موقف لا بدّ وطني، إلا أن وطنيته مؤجّلةٌ لأنها لا تُستكمَل (ولا تتجلّى) إلا بموقف من الشعب اللبناني نفسه، من دولته، ومن مؤسّساته الدستورية، ومن قوانينه، ومن مصلحته، ومن انتظامه السياسي في حال لم يكن هناك أيّ حرب. وفوق هذه وتلك، من امتداده في الإقليم، خصوصاً من ناحية عروبته. وهنا لبّ المشكلة الأساس حين انعكست بوصفها مشكلةَ حركة التحرّر، التي لا تكون تحرّرية إلا باستكمال المستويين الخارجي (الوطني) والداخلي (الاقتصادي الاجتماعي). وهي النقطة التي وقعت فيها على مستوى الممارسة مشاريع حركات التحرّر العربية في السابق بأكملها، كما أنها المشكلة الأساس التي يقع حزب الله فيها منذ نشأته.

إن فصل المشكلة الأولى الوطنية عن المشكلة الثانية السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو علّة العلل، هو مشكلة المشاكل التي لا بدّ من طرق باب أسئلتها، وإلا فنكون قد استكملنا الانسداد، ويكون العمل السياسي الضروري اليوم لوقف الحرب، ولاستشراف ما يحمله في طيّاته من بذور تصور أوّلي لكيفية إدارة البلاد بعدها، لزوم ما لا يلزم. قد يبدو للبعض أن طروحاتٍ كهذه، والكلام حول ضرورة التفكير فيها اليوم، في ظلّ الحرب الشاملة التي نعيش تداعياتها، غير ضرورية على النحو الذي قد تبدو عليه. إلا أنها لا تعكس إلا المقاربة الشعبوية التي أوصلت الحال إلى ما هو عليه اليوم، منذ ما قبل الحرب، وخلالها، وعلى الأرجح من بعدها. فتأجيل هذا النوع من الأسئلة لا يعكس إلا فقداناً للأرض، فقداناً للحاضر، وفقداناً أيضاً للمستقبل تماماً كما فقدنا الماضي، لأن مواجهة أيّ عدو خارجي لا تتأسّس ولا تتكامل إلا مع موقف ضروري من الداخل ينبع من رؤية لا يمكن اختصارها بمواجهة العدو الخارجي حصراً، وإلا بقيت انعكاساً لمجموع انزلاقات يتحكّم العدو نفسه بها، وفي رأسها الانعطاب السياسي الداخلي والنموذج الاقتصادي والاجتماعي والتفتيتي الداخلي الذي لا يصبّ إلا في مصلحته.

(كاتب لبناني)

هجوم أنقرة وسياقاته الكردية والإقليمية

محمود علوش

تخوض تركيا منذ عقود طويلة صراعاً مع حزب العمّال الكردستاني. ومع استثناء عملية السلام، التي امتدّت بين عامي 2013 و2015، ظلّ الصراع يتغذّى من مجموعة ديناميكيات محلّية وخارجية جعلته عصيّاً على الحلّ. في الحقيقة، هذه الديناميكيات متشابكة من حيث التأثير، تُفسّر السبب الرئيس للانهيار السريع لعملية السلام خلال العقد الماضي. لقد أدّى النهج التصالحي للرئيس رجب طيّب أردوغان تجاه المسألة الكردية إلى توفير العوامل المحلّية لإحداث تحوّل تاريخي في مسار الصراع في النصف الأول من العقد الماضي، لكنّ صعود النزعة الانفصالية الكردية في سورية في تلك الفترة كانت له آثار مُدمّرة في هذه العملية. يذكر كاتب المقال هذه المحطّات الفاصلة في تاريخ الصراع، للوصول إلى تقييم موضوعي لهجوم أنقرة الأربعاء الماضي، وانعكاساته في الآفاق الجديدة التي برزت في هذا الصراع، في ضوء الخطاب التصالحي الجديد للتحالف الحاكم في تركيا تجاه الحالة الكردية.

لم يتبنَّ حزب العمّال الكردستاني (حتى كتابة هذه السطور) الهجوم، لكنّ السلطات التركية سارعت إلى إلقاء اللوم على التنظيم، وشنّت سلسلة ضربات جوّية على أهداف للحزب وفروعه السورية (الوحدات الكردية في شمالي سورية والعراق). يأتي الهجوم بعد ساعات من طرح زعيم القوميين في تركيا، وحليف أردوغان، دولت بهشلي، مبادرةً تتضمّن الإفراج المشروط عن زعيم الحزب المسجون، عبد الله أوجلان، مقابل إعلانه حلّ الحزب، وإنهاء تمرّده على الدولة التركية، ما يعطي مشروعية للطرح المتمثّل بأنّ الهجوم صُمّم ردّاً دموياً على مبادرة بهشلي. لكنّ هجوم أنقرة يعكس حقيقتَين مُهمّتَين. أولاهما أن حالة حزب العمّال الكردستاني اليوم تختلف جذريّاً عن حالته خلال العقود الماضية، من جهة تحوّل مركزية صنع القرار فيه من أوجلان إلى قيادة أكثر راديكالية تتمركز في جبال قنديل في شمال العراق، وأنّ هذه القيادة تُشكّل سياستها في إدارة الصراع مع تركيا من منظور إقليمي للحالة الكردية. والحقيقة الثانية هي التأثير المُتعدّد الأطراف لقوىً إقليميةٍ ودوليةٍ في خيارات حزب العمّال الكردستاني.

وتُضعف هاتان الحقيقتان، إلى حدّ كبير، فرص إعادة إحياء عملية السلام بين تركيا وحزب العمّال أو إطلاق عملية حلّ جديدة. مع ذلك، يستمدّ الانفتاح الراهن للتحالف الحاكم لحلّ المسألة الكردية على تحوّلاتٍ مُهمّة طرأت على الحالة السياسة الكردية في تركيا، وعلى الحالة الكردية المسلّحة في شمالي سورية والعراق، بعد النصف الثاني من العقد الماضي. ويتمثّل التحوّل الأول في حقيقة أن الحالة السياسة الكردية في الداخل لم تستطع التعبير عن نفسها، ولا تعزيز حضورها في الحياة السياسية، في ظلّ استمرار الصراع التركي مع حزب العمّال، بينما يتمثّل التحوّل الثاني في الضعف الكبير الذي مُني به تمرد حزب العمّال ومشروعه في شمال سورية بفعل الاندفاعة التركية في تقويض حضوره في سورية والعراق. أمّا التحوّل الثالث فيتمثّل في الشكوك المتزايدة بشأن مستقبل الوجود الأميركي في سورية والعراق، الذي لعب في السابق دور عامل قوي مُغذٍّ للطموحات الانفصالية الكردية في سورية. ويُمكن النظر إلى الانعطافة التركية نحو الانفتاح على النظام في سورية على أنها عامل آخر ضاغط على المشروع الإقليمي لحزب العمّال الكردستاني.

وفي ضوء ذلك، يُمكن إدراج مبادرة الحلّ الجديد لزعيم القوميين الأتراك، أولاً في إطار الديناميكيات الداخلية الجديدة التي طرأت على السياسة التركية بعد الانتخابات المحلّية أخيراً، وعملية التليين بين التحالف الحاكم وأحزاب المعارضة، وثانياً في إطار المتحوّلات المستمرّة التي تطرأ على مُحرّكات الصراع التركي مع حزب العمّال الكردستاني. وبالنظر إلى استحالة عزل العوامل الخارجية فاعلاً مؤثّراً في الصراع، فإن الدول التي لديها نفوذ على حزب العمّال مثل إيران والولايات المتحدة يُمكن أن تستخدم هذا النفوذ لإفشال مسار الحلّ الجديد، إذا ما وجدت فيه تهديداً لدورها الإقليمي. سبق أن استثمر الإيرانيون في حزب العمّال ورقةَ ضغطٍ على تركيا وفي المنافسة الإقليمية معها في سورية والعراق. كما أن الولايات المتحدة تواصل هذا الاستثمار على مستويات مُتعدّدة. وفي المحصّلة، هناك ظروف محلّية ودولية ينبغي توافرها لنجاح مسار كهذا. والأدوار التي تلعبها إيران والولايات المتحدة ودول المنطقة في الصراع، تزيد من صعوبة إيجاد بيئة خارجية مناسبة لمسار سلام بين تركيا وحزب العمّال الكردستاني.

> كان هجوم أنقرة ردًّا دموياً على مبادرة دولت بهشلي الداعية للإفراج عن أوجلان في مقابل حلّ حزبه وإنهاء تمرّده على الدولة التركية

(كاتب لبناني)

فُقاعات سياسية وإنسانية

محمود الريماوي

تمنّى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في جولته الحادية عشرة في المنطقة منذ أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي (2023)، على رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو ألا تؤدّي الضربة الإسرائيلية على إيران إلى تصعيد كبير، أو أن تُرجأ الضربة إلى ما بعد الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني، موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، من أجل عدم التأثير سلباً على حظوظ كامالا هاريس. علماً أن نتنياهو (ومعه أقصى اليمين) يتمنّى عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، ما يكشف الارتباك الذي يسم الإدارة الديمقراطية في الأسابيع الأخيرة من ولاية جو بايدن. ومع هذا الارتباك، تحرص هذه الإدارة على التماهي مع أهداف حكومة المستوطنين في تلّ أبيب، غير عابئة بسمعتها المنهارة في العالم.

دعا بلينكن مضيفيه في تلّ أبيب إلى ما سمّاه «تحويل النصر العسكري نصراً استراتيجياً»، بالبدء بإيقاف الحرب على غزّة، من أجل الشروع في فرض أمر واقع سياسي جديد في القطاع المنكوب، لا مكان فيه لفصائل المقاومة أو المعترضين على الاحتلال. ولهذا، وكما قال الوزير نفسه، عُنيت الجولة بالبحث في اليوم التالي للحرب، بتمكين شركة أمنية أميركية إسرائيلية، بالتنسيق مع جيش الاحتلال، من توزيع المساعدات في شمال غزّة، وتتولّى هذه الشركة «السهر» على وقف إطلاق النار بتصفية بؤر المقاومة هناك، بينما تجاهل بلينكن كلّياً، خلال زيارته، الإشارة إلى التصعيد الإسرائيلي الوحشي ضدّ العائلات، وضدّ المدنيين، في شمال القطاع، وضدّ ما تبقّى من مصادر المياه، ومن وسائط الإسعاف والإطفاء، وحيث سقط أكثر من 700 ضحية خلال 17 يوماً عدا مئات من المصابين، وقد برهن رئيس دبلوماسية بايدن أنه يملك ما يكفي من عنصرية كي يتجاهل هذه الكارثة المروّعة، في وقت لطالما ردّدت فيه إدارة بايدن أنها معنية بأن تراجع إجراءات متساوية تحفظ حياة وكرامة الإسرائيليين والفلسطينيين معاً. وقد تبدّى على مدار ولاية بايدن أن هذه التصريحات لا تعدو كونها فقاعات سياسية، من سياسيين نافذين يدينون بالولاء للصهيونية قبل الولاء لبلادهم وأمّتهم. ومن المساخر إطلاق نعت «فقّاعات إنسانية» على توزيع المساعدات المزعوم في شمال غزّة، الذي ستتولّاه، وفق المخطّط، شركةٌ أمنية يقودها رجل أعمال إسرائيلي. في الأثناء، ورغم حديث عن التخطيط لليوم التالي في قطاع غزّة، فقد امتنع بلينكن عن التوجّه إلى رام الله للتباحث مع القيادة الفلسطينية هناك، رغم الادّعاءات أن خطّة اليوم التالي تلحظ وجوداً للسلطة في غزّة بعد الحرب، إذا انتهت هذه الحرب الأبدية، كما يصفها منتقدو نتنياهو في الصحافة الإسرائيلية.

قبل أسابيع، وصف بلينكن جولته السابقة العاشرة بأنها «الفرصة الأخيرة لوقف إطلاق النار»، وقد استغلّ تلك الجولة لتسويق تعديلات نتنياهو على مقترحات بايدن، مع ترديد أكذوبة أن «حماس» تعرقل التوصل إلى اتّفاق، وها هو يعود زاعماً أن الظروف مهيأة بعد اغتيال الشهيد يحيى السنوار للتوصل إلى وقف إطلاق النار (لفترة محدودة عشرة أيام في مقابل إطلاق سراح عدد محدود من الرهائن)، والراجح أن نتنياهو لم يوافق (ولم يعترض) على المقترح الجديد، فالأولوية لديه إلحاق مزيد من الدمار في شمال قطاع غزّة، وشلّ وجود من يبقى هناك، وتهيئة الظروف على الأرض بصورة حثيثة من أجل الاستيلاء على الشمال، والتجاوب مع طلبات 700 عائلة إسرائيلية بعودة الغزو الاستيطاني لهذا الجزء من القطاع، الذي كان يضمّ 400 ألف نسمة تناقصت إلى أقلّ من مائتي ألف في سياق حملة الإبادة المنهجية. ولن تعيق ما تسمّى الشركة الأمنية دفع هؤلاء إلى المغادرة والتكدّس في وسط القطاع وجنوبه. هذا في وقت يزعم فيه بلينكن أن إدارة بلاده لا توافق على إعادة احتلال القطاع، لكنّها، وكما هي العادة، توافق أخيراً، أو تغضّ النظر عما يريده نتنياهو، بخاصّة أن أركان هذه الإدارة على وشك الانصراف في يناير/ كانون الثاني المقبل.

والحال أن الوضع الكارثي في غزّة، وانفلات القمع المتوحّش في الضفة الغربية، لا يؤرقان كثيراً هذه الإدارة، التي برهنت المرّة تلو المرّة أنها أسوأ إدارة ديمقراطية في التعامل مع القضية الفلسطينية، إذ إن ما انشغل به صاحب الجولات المتكرّرة في الجولة هذه، هو عدم انفلات الأوضاع بما يتسبّب باندلاع حرب كبيرة وطويلة، تُستدرَج إليها أميركا. ومع كتابة هذه السطور (ظهيرة الخميس الماضي)، كان وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت قد أكّد أن سائر التجهيزات تمت لتوجيه الضربة إلى إيران، وصدرت منه إشارة عسكرية لقواته تفيد بأن كلّ شيء جاهز، بانتظار إشارة «المستوى السياسي» للبدء. وربّما ينتظر نتنياهو عودة بلينكن إلى واشنطن من جولته، حتى لا يقال إن الرجل لا يراعي شكلياً مقتضيات التحالف مع واشنطن.

على أن إيران لم تكن القضية الوحيدة التي انشغل بها بلينكن، فقد سارع للانتقال من تلّ أبيب إلى الرياض من أجل بحث فرص التطبيع مع القادة السعوديين، وكان بايدن (وأركان إدارته) قد أبدوا التزامهم مرّة بعد مرّة بتحقيق تطبيع سعودي إسرائيلي، وبما يمثّل إنجازاً لهذه الإدارة يوازي إنجاز ترامب في عقد الاتفاقات الإبراهيمية. ويقفز بايدن ورجاله عن أن الدولة العبرية قد برهنت أن شهيتها مفتوحة للاستيطان ولشنّ حرب الإبادة وليس للسلام، وأنها لا تتورّع عن ممارسة إرهاب الدولة بصورة منهجية واستعراضية، ما جعل الرياض تعيد النظر في مشروع التطبيع، أو ترجئه إلى إشعار آخر، بيد أن الصلافة الأميركية لا تعرف حدوداً، فبدلاً من لجم النزعة المتوحّشة لدى حكومة نتنياهو، تُدعَى الدولة الإسلامية الكبيرة للتطبيع مع هذه الحكومة، وفي هذا الظرف بالذات، الذي تتعرّض فيه حكومة نتنياهو إلى إداناتٍ من محكمتَي العدل والجنائية الدوليتين، ومن الأمم المتحدة وسائر وكالاتها. وبدلاً من أن تنصرف الإدارة الديمقراطية «التقدمية» إلى إحلال سلام عادل في المنطقة، فقد انصرفت إلى دعم أشدّ الاتجاهات تطرّفاً في المجتمع الإسرائيلي، وتسعى خلال ذلك إلى منح مكافأة كبرى لهذا التطرّف بإبرام تطبيع معه، من طرف دولة ذات مكانة كبيرة لدى مليارَي مسلم في العالم، وهي السعودية. ويسترعي الانتباه أنه خلال جولة بلينكن، وبالتزامن مع التصعيد الوحشي ضدّ شمال غزّة، وضدّ بيروت ومناطق لبنانية عدّة، فإنّ مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، التي اجتمعت في روسيا، قد أطلقت نداءً لوقف إطلاق النار في غزّة ولبنان، وبتوجيه هذا النداء والاكتفاء به، فإن البشرية «تثق» أن عالمنا قد بات متعدّد الأقطاب وقُضي الأمر، كما لا تني هذه المجموعة تردّد في أدبياتها.

> الوضع الكارثي في غزّة، والقمع المتوحّش في الضفة، لا يؤرقان إدارةً أميركية برهنت أنها أسوأ إدارة ديمقراطية في التعامل مع قضية فلسطين

نتنياهو وبلينكن في القدس المحتلة، فبراير 2024 (الأناضول)

(كاتب من الأردن)

عن رمزية المقاوم الفلسطيني

بشير البكر

ليست البطولة أمراً عابراً في حياة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، بل هي مسألة باتت تراثاً، يورّث من جيل إلى آخر منذ النكبة عام 1948، كلّما ارتخت القوس خرج أحد من بين الصفوف ليشدها، ويصوّب جيداً، ويطلق السهم، لترتفع العزائم من جديد. ونظراً لانعدام موازين القوى مع العدو، حضرت البطولة رافعةً لمعادلة الصراع طويل الأمد، وصارت، مع الوقت، مرادفاً للتمسّك بالحق والدفاع عن الأرض حتى الشهادة، وعلى هذا اكتسب المقاتل في الميدان، والأسير وراء القضبان، والفلّاح الذي يواجه زحف الاستيطان، رمزية أهّلته لمكانة خاصّة في وجدان أهله وشعبه الصغير والكبير، واستحقّ بذلك وسام التقدير والشجاعة.

ومنذ أولى العمليات الفدائية مع انطلاقة حركة فتح عام 1965، رسم المقاتل في الميدان صورةً لم تهتزّ في عيون الرأي العام، بما فيه العالمي، الذي واكب مراحل تطوّر الصراع مع إسرائيل، ذلك أنه لم يسجل على نفسه أنه تأخّر عن معركة، أو مواجهة وتضحية، وهناك شخصيات اقتربت بأعمالها من الأسطورية، ولا تخلو من هؤلاء الأبطال مرحلة من المراحل، ولا يحتكرهم فصيل، أو فئة من الشعب، ومن بين الحقائق المعروفة التنافس على أداء الواجب، وهذا أحد عناصر قوّة الرواية الفلسطينية، وتصعيد الثورة بصورة دائمة، إلى ذروة أعلى، وتجديد دمائها وأساليبها.

لا تقتصر البطولة على القادة العسكريين الذين تصدّروا الصفوف الأولى في كلّ مرحلة من المراحل، بل هي أحد المظاهر التي تأصّلت في مقاومة عامّة شاملة. هناك مقاومون سجّلوا بطولاتٍ فرديةً في الكثير من المعارك، وبرز هؤلاء في الأعوام الماضية من بين صفوف الشباب حديثي السنّ في الضفة الغربية، الذين استشهد كثيرون منهم في معاركَ دفاعيةٍ التحامية. وعندما حملوا السلاح كانوا يعرفون مسبقاً أنهم ذاهبون إلى مصير، لن يصبحوا فيه أرقاماً، بل ستكتب أسماؤهم في سجلّ الملحمة الفلسطينية المفتوحة، وأنه كلّما سقط واحد، هناك من سوف يتقدّم ليملأ مكانه، وهذا نهج تواصل منذ عام النكبة، وهو في تعاظم مستمرّ. ورغم حروب التدمير والإبادة، فإن نسل المقاومين الفلسطينيين لم ينقطع، وكلّما هدأت النار عادت لتزداد اشتعالاً، وبرز أبطال جدد، يكملون الطريق الطويل.

رمزية المحارب الفلسطيني في صميم الدفاع عن الأرض والكرامة، والتضحية من أجل استعادة الحقّ، والثبات في وطن الآباء والأجداد، لا يدرك جوهرها أولئك الذين يحاولون تبخيسها والحطّ منها بالإعلاء من شأن الهزيمة وإشاعة الإحباط والضعف أمام القوة. ويحسب أصحاب هذا التوجّه أن تجريد الفلسطيني من حقّه في المقاومة والبطولة، هو الذي يغطّي ويبرّر عجزَ المهزومين والمروّجين للهزيمة، ولذلك يوظّفون موازنات ضخمة في الإعلام والسينما والمسلسلات كي يدمّروا صورةَ المقاوم، ولكن لسوءِ حظّهم لم تنجح الوصفة حتى الآن، رغم أن آلة الدمار الإسرائيلية لم توفّر وسيلةً من أجل قتل الإحساس بالمقاومة، ولذلك هدمت البيوت والمدارس والمشافي وأحرقت الحقول، وشرّدت أكثر من مليونَين في قطاع غزّة. والثابت أنه يغيب عن بال هؤلاء قوّة الحقّ التي من الصعب أن تنكسر، وهذا منطق التاريخ، الذي أثبت على الدوام أنّ الحق فوق القوّة، رغم أن الطريق إلى ذلك طويل ويزداد صعوبة.

اختلف الفلسطينيون خلال مسيرتهم الكفاحية في أمور عدّة، لكنّهم ظلّوا يتّفقون في مسألتَين أساسيتَين، المقاومة والتحرير، وكلّ من رفع لواءهما حاز على الإجماع والرمزية من فئات الشعب كافّة، بغض النظر عن انتمائه السياسي، أو التضحيات المترتّبة من ذلك، وقد استوعبت النُخَب التي قادت العمل الوطني هذا الدرس، وعملت به بأمانة منذ جيل الشعلة الأولى حتى الوقت الراهن.

منتفعون في لبنان

بيار عقيقي

دائما ما يكون هناك أفراد منتفعون من الحروب والمصاعب، أو أغبياء إلى درجة التفاهة. وفي حالة العدوان الإسرائيلي على لبنان، هناك كثيرون منهم. هناك من يحاول استغلال إنذارات الإخلاء التي يصدرها جيش الاحتلال في مناطق لبنانية عدة، فيصدر إنذارات مماثلة عبر إجراء اتصال بأحد المواطنين، مثيراً الذعر في قلوب الناس. وهو ما شهدناه أخيراً مع تزايد الاتصالات المحلّية الداعية إلى إخلاء المنازل في أماكن لم يطاولها العدوان الإسرائيلي. وتُفسَّر مثل هذه السلوكات بمعانٍ عدّة، مثل السخرية أو السرقة بعد إفراغ البيوت من أهاليها. في السياق، أفادت القوى الأمنية بحصول 288 اتصالاً بالإخلاء على الأقلّ منذ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الحالي وحتى الأربعاء الماضي.

لا أحد يدري ما الذي يدور في عقول المتّصلين والداعين للإخلاء في الداخل اللبناني، لكن من الضروري زجّهم في السجون ولفترات طويلة. أفراد آخرون ينتفعون من العدوان الإسرائيلي على لبنان، وهم مجموعات الواتساب والمواقع الإلكترونية، الذين دائماً ما يطلّون في أواخر كلّ مساء بالحديث عن بطولات وهمية على الحدود مع لبنان، وهو ما يثير انطباعاً بأن العدوان سينتهي في غضون ساعات، وأن الاحتلال سيندحر. ما الذي يحصل؟ ... في اليوم التالي، لا يجد أحد حقيقة واحدة في ما قيل كلّه خلال الليلة السابقة.

ومثل هذه الأنباء المزدانة بعبارات دينية تثير الإحباط أكثر ممّا تدعم حقّ مقاومة الاحتلال. وفي السياق نفسه تطرّق مراسل قناة المنار، التابعة لحزب الله، علي شعيب، في قناته عبر منصّة تليغرام، إلى هذه الأنباء، طالباً الابتعاد عن البطولات الوهمية التي تضرّ المقاومة، وفقاً له.

وأيضاً وأيضاً، هناك الاستغلاليون الذين ينتهزون فرصةَ تهجير أكثر من 1,3 مليون شخص، للتدفّق إلى مراكز الإيواء، وتصويرهم وهم يقدّمون المساعدات للناس، طبعاً من دون تجاهل أيّ تفصيل مرتبط بارتدائهم أزياءً من صنع ماركة ما، أو الحصول على صورة لوضعها في مواقع التواصل الاجتماعي، وكتابة تعليق من قبيل «بحبّك يا لبنان»، لأن ماركة الثياب وكلمتَي «حبّ» و«لبنان» كفيلة بزيادة الرصيد المصرفي لهؤلاء. أمّا المهجّرون فمتروكون حتى موعد الصورة المُقبلة.

لمن يعتقد أن مثل هذه القصص الصغيرة مُجرَّد تفاصيل صغيرة، يتناسى أن التفاصيل تصنع الصورة الكاملة. والمجتمع اللبناني الذي أنتج أمثال قصصنا الصغيرة، في حاجة إلى حرب داخلية للخروج بمجتمع ذي عقلية مغايرة، تبدأ أولاً في عدم حصول اتّصال من أحد السخفاء بغرض إخلاء مبنىً واحد، وتمر في استخدام طريقة تقنية ما لوقف مجموعات واتساب ومنصّات إلكترونية هدفها إيهام الناس واستغلالهم بأخبار غير صحيحة، وتصل إلى حدّ منع استخدام «فعل الخير» أداةً للترويج الذاتي وتلقّي الأموال. ذلك كلّه واجب لصياغة مجتمع موزون، لا مجتمع قائم على «ترند»، بما يوحي وكأنّه في حال استمرّ العدوان الإسرائيلي على لبنان فترةً طويلةً، فإن صور توزيع المساعدات ستخفّ لأنها «غير مؤثّرة» بين المؤثرين أو النافذين في وسائل التواصل الاجتماعي.

ذلك كلّه في خانة، والحديث عن سياسيّي لبنان في خانة أخرى. لمن يريد تعذيب نفسه، ليشاهد برنامجاً سياسياً تلفزيونياً واحداً فقط، وسيرى كمّ التفاهة في عيونهم وكلامهم. شعبهم مُشرَّد، وهم يبحثون في كيفية استثمار اللحظة لانتخاب رئيس أو تمتين مواقعهم السياسية، أو تبادل اتهامات يخجل أولاد في بدايات عمرهم من مُجرَّد التفكير فيها، وكأنّ الاعتداءات الإسرائيلية لا تحصل قربنا، بل في بلاد بعيدة آلاف الكيلومترات عن لبنان.

تخيّلوا أن في كتب التاريخ كتابات عن لبنان القوي الصامد بجبله وناسه، وأنه شكّل ملجأً لشعوب الشرق الأوسط، الذين تناغموا في جباله ووديانه، ثمّ وجد نفسه يقاتل الاحتلال بصورة لمؤثّرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبكلام لسياسي أغبى من مفهوم الغباء، وباتصال كاذب لسخيف يطلب فيه إخلاء منزل ما، لإشباع سخفه فقط... تخيّلوا فقط.

حسابات نتنياهو المُعقّدة تجاه إيران

حسن نافعة

لم يُخفِ بنيامين نتنياهو عداءه الشديد لإيران منذ اللحظة التي جلس فيها على مقعد رئيس الوزراء للمرّة الأولى عام 1996، وراح هذا العداء يتصاعد تدريجياً إلى أن وصل إلى قناعة مفادها أن تغيير النظام الإيراني بات الحلّ الوحيد الذي يمكن أن يضمن لإسرائيل أماناً دائماً. لذا يمكن القول إنّه بات يؤمن إيماناً لا يتزعزع بأن إيران تشكّل تهديداً وجودياً، ليس بالنسبة للكيان فحسب، وإنّما بالنسبة للمشروع الصهيوني ككل، وذلك لأسباب عدّة أهمّها:

أولاً، أنها تملك برنامجاً نووياً طموحاً يتيح لها استيعاب المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية اللازمتين لإنتاج سلاح نووي، وهو ما لا ينبغي لإسرائيل أن تسمح به مطلقاً، خصوصاً أن سياستها في هذا المجال تعكس إصرارها على أن تظلّ محتكرةً صناعة السلاح النووي في المنطقة، وألا تسمح لأيّ دولة أخرى فيها، خصوصاً إذا كانت تمارس سياسةً مستقلّةً أو معاديةً للولايات المتحدة، لا بالحصول على السلاح النووي، ولا بامتلاك الموارد الذاتية التي تسمح لها بصناعته.

ثانياً، أنها تمتلك أيضاً برنامجاً ضخماً لتصنيع الصواريخ والمُسيَّرات بأنواعها، بما في ذلك الصواريخ الباليستية فرط الصوتية، والمُسيَّرات المتطوّرة. ومن شأن برنامج على هذه الشاكلة أن يحيل إيران دولةَ مواجهةٍ مع إسرائيل، رغم بعد المسافة بين البلدين.

ثالثاً، لدى إيران حلفاءَ في المنطقة، بعضهم في الجوار الجغرافي المباشر لإسرائيل، مثل حزب الله في لبنان وحركات المقاومة الفلسطينية المسلّحة في قطاع غزّة، وتربطها بهم روابطُ أيديولوجيةٌ ومصلحيةٌ متينةٌ تبعث على الثقة، خصوصاً أن بمقدورها أن تحيلهم شركاءَ أقوياءَ إذا فتحت لهم خزائنها من السلاح. ولأنهم فاعلون من غير الدول، فبمقدور هؤلاء الحلفاء التمتّع بهامش من الحركة قد لا يكون متاحاً للدول نفسها، وهو ما قد يشكّل ميزةً إضافيةً يمكن لإيران أن تستفيد منها عند الضرورة. لمواجهة ما تشكّله إيران من تهديد وجودي بالنسبة لإسرائيل، اعتمد نتنياهو سياسةً ثلاثيةَ الأبعاد، استهدف بُعدها الأول الحدَّ من قدرات إيران الذاتية، والعملَ لعرقلة برنامجيها النووي والصاروخي. واستهدف بُعدها الثاني محاصرةَ نفوذها في المنطقة، سواء من خلال البحث عن حلفاء جدد أو بالعمل على زيادة التكلفة المترتّبة من توسّع هذا النفوذ. واستهدف بُعدها الثالث جرّ الولايات المتحدة إلى مواجهة عسكرية مع إيران، سواء من خلال المشاركة مع إسرائيل في توجيه ضربة قاصمة لمؤسّساتها النووية والصاروخية، أو التصريح لها بالعمل المنفرد ضدّ إيران ومدّها بالوسائل التي تضمن فعالية الضربة التي تنوي القيام بها، ونجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

للحدّ من قدرات إيران، نفّذت إسرائيل مئات العمليات السرّية التي استهدفت اغتيال علماء يُشغلون مواقعَ حسّاسةٍ في المؤسّسات النووية والدفاعية الإيرانية، أو شنّ هجمات سيبرانية لتعطيل أجهزة الكمبيوتر التي تشغّل أجهزة الطرد المركزية أو أيّ منشآت حيوية أخرى لها صلة بالبرنامجين النووي والصاروخي، أو الاستيلاء على وثائقَ تكشف خططَ إيران السرّية في هذين المجالين... إلخ. كان من أبرز العمليات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة عملية اغتيال محسن فخري زادة، رئيس برنامج الأسلحة النووية، في طهران (27 /11/ 2020)، وعملية غرس فيروس في جهاز كمبيوتر يتحكّم في عمل أجهزة الطرد المركزي في محطة نطنز النووية، ترتّب عنها تعطيل ألف من هذه الأجهزة عام 2010، وقيام الموساد بتدبير عملية سطو باهرة عام 2018، تمكّن خلالها من سرقة كمّ هائل من الوثائق التي تخصّ البرنامج النووي الإيراني من مستودع سرّي في طهران، قيل إنّها تقع في 50 ألف صفحة وتشمل 163 قرصاً مضغوطاً من المذكّرات ومقاطع الفيديو. وقد حاولت إسرائيل استخدام هذه الوثائق لإثبات أنّ لدى إيران برنامجاً سرّياً لصنع الأسلحة النووية لا تعلم عنه وكالة الطاقة النووية شيئاً. غير أن نجاح إسرائيل في هذا الصعيد كان محدوداً.

وللحدّ من تمدّد النفوذ الايراني في المنطقة، شنّت إسرائيل مئات الهجمات على سفن إيرانية تحمل إمدادات نفط لسورية أو يشتبه في حملها أسلحةً موجّهةً لفصائل المقاومة الفلسطينية أو لحزب الله، كما شنّت غارات مباشرة على عناصر من الحرس الثوري الإيراني داخل كلٍّ من العراق وسورية، بل ولم تتردّد في شنّ حروب كبرى على من تعتبرهم حلفاء إيران في المنطقة، كالحرب التي شنّتها على حزب الله عام 2006، وسلسلة الحروب التي شنّتها على فصائل المقاومة الفلسطينية في 2008/ 2009، و2012، و2014، و2021... إلخ. وتمكّنت في الوقت نفسه، بمساعدة وضغوط أميركية، من حمل عدّة دول عربية على تطبيع علاقاتها معها رسمياً، بدعوى أن إيران تشكّل خطراً مشتركاً على المنطقة بأسرها يستدعي توثيق التعاون بين إسرائيل والدول العربية. غير أن نجاحها على هذا الصعيد كان محدوداً أيضاً، بدليل فشلها في إلحاق الهزيمة بحزب الله في حرب 2006، أو حتى في إضعافه، وتمكّن «حماس» من تخطيط وتنفيذ «طوفان الأقصى» ملحقةً بإسرائيل هزيمةً استراتيجيةً كُبرى، رغم سلسلة الحروب التي شنّتها عليها خلال الفترة من 2008 حتى عام 2022، وصمود فصائل المقاومة الفلسطينية أمام آلة الحرب الإسرائيلية أكثر من عام كامل، وذلك في أطول مواجهة عرفها تاريخ الصراع المسلّح مع إسرائيل.

> تصرّ إسرائيل على أن تظلّ محتكرةً صناعة السلاح النووي في المنطقة، ولا تسمح لأيّ دولة أخرى بامتلاكه
>
> ليس من المُستبعَد أن يقامر نتنياهو بضرب إيران قبل 5 نوفمبر، موعد الانتخابات الرئاسية الأخطر في تاريخ أميركا والعالم

وبالنسبة لمحاولات إسرائيل الرامية إلى جرّ الولايات المتحدة للدخول في صدام مسلّح مع إيران، فيلاحظ أن نتنياهو فشل فشلاً ذريعاً في إقناع أوباما بعدم التوقيع على الاتفاقية الخاصّة بالبرنامج النووي الإيراني عام 2015. صحيح أنه نجح مع ترامب الذي تمكّن من إقناعه، ليس بالانسحاب من هذه الاتفاقية فحسب، وإنّما بفرض عقوبات شاملة على إيران في الوقت نفسه. وربّما يكون قد لعب دوراً مهمّاً في إفشال خطط بايدن في بداية ولايته للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، لكنّه لم يكفّ بعد عن محاولاته الرامية إلى جرّ الولايات المتحدة للدخول في صدام عسكري مباشر مع إيران، خصوصاً في ظلّ ما نجم عن «طوفان الأقصى» من تفاعلات أدّت إلى تكثيف الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وما زال يأمل أن يتمكّن من تحقيق هذا الهدف، سواء خلال الفترة المتبقّية من ولاية بايدن أو في بداية ولاية ترامب الذي يراهن على فوزه في الانتخابات الرئاسية القادمة، بل ويسعى لمساعدته بالوسائل المتاحة كلّها.

فقد بذل نتنياهو جهوداً كبيرةً لاستفزاز إيران للدخول في صدام عسكري مباشر مع إسرائيل، ورغم حرص إيران الواضح على تجنّب الدخول في مثل هذه المواجهة واضحة الأهداف، إلّا أنّه نجح مرّتين متتاليتين في تحقيق هذا الهدف. الأولى حين أمر جيشه بالإغارة على القنصلية الإيرانية في دمشق (1 /4/ 2024)، ما أدّى إلى تدميرها وقتل 16 شخصاً معظمهم من الضبّاط الكبار في الحرس الثوري الإيراني. والثانية حين أمر بتنفيذ عملية اغتيال إسماعيل هنيّة، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في قلب العاصمة الإيرانية (31 /7/ 2024)، أثناء وجوده هناك بدعوة رسمية من إيران للمشاركة في حفل تنصيب رئيسها المنتخب حديثاً مسعود بزشكيان. ورغم أن إيران ردّت على الهجومين، إلا أن ردّها في الحالتين جاء مختلفاً تماماً، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، فقد جاء ردّها على حادث القنصلية بعد أسبوعين فقط استعراضياً، اقتصر على محاولة إثبات القدرة على الوصول إلى إسرائيل من دون تعمّد إيقاع الأذى بها، أمّا ردّها على اغتيال هنيّة، الذي تأخّر ما يقرب من شهرين، فقد جاء مؤلماً، وربّما ما كان له أن يحصل إلا بهذا القدر من الجدّية لولا اغتيال كلٍّ من الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله والجنرال الإيراني عبّاس نيلفروشان، بل وربّما ما كان ليحصل أصلاً لو كانت الجهود الدبلوماسية الأميركية التي قيل إنها تستهدف التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في غزّة قد أثمرت، ما يؤكّد بالدليل القاطع أن إيران كانت تتمنّى لو أمكنها تجنّب هذا الردّ رغم إحساسها العميق بأن اغتيال هنيّة في طهران شكّل خدشاً لكرامتها أيضاً، وليس انتهاكاً لسيادتها فحسب. ورغم أن الضربة المؤلمة التي وجّهتها إيران جاءت أصلاً ردّاً على عدوان إسرائيلي يستحيل تجاهله، إلا أن نتنياهو أكّد أنه سيردّ عليها، في إصرار واضح من جانبه على جرّ إدارة بايدن للدخول معه في مواجهة مسلّحة ضدّ إيران، خصوصاً أنّه ليس من المُستبعَد أن يقوم بهذه الضربة قبل يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، موعد الانتخابات الرئاسية الأخطر في تاريخ الولايات المتحدة والعالم.

يعتقد نتنياهو أن اللحظة الراهنة هي فرصته الحقيقية، وربّما الوحيدة، لتدمير برنامج إيران النووي، الذي يستحيل التعايش معه من وجهة نظره، لكنّه يدرك في الوقت نفسه أنه لن يكون بمقدوره إنجاز هذه المهمّة من دون مشاركة أميركية، وهو ما تحاول إدارة بايدن تجنّبه والعمل على إقناع نتنياهو باختيار أهداف أخرى غير المؤسّسات النووية والنفطية. غير أن نتنياهو يعتقد أن إيران ستظلّ شوكةً كبيرةً في حلقه ما لم يستطع أن يوجّه لها ضربةً كبيرةً تهزّ نظامها من أساسه، ما يفسّر عمق المأزق الذي يواجهه. لذا، ليس من المُستبعَد أبداً أن يقامر بضربة قد تكون هي بداية النهاية لكيان توحشّ لدرجة بات يشكّل خطراً حقيقياً على شعوب المنطقة، ويهدّد السلام العالمي ككل.

(أكاديمي مصري)

في المقاربة الأميركية للأزمة اليمنية

ماهر أبو المجد

في 16 من الشهري الحالي (أكتوبر/ تشرين الأول)، استخدمت الولايات المتّحدة قاذفات «بي 2» المتطوّرة في استهداف ما قالت إنّها مخازن سلاح تحت الأرض تابعة لجماعة الحوثي في محافظتَي صنعاء (العاصمة)، وصعدة (المعقل الرئيس للجماعة الحوثية)، في خطوة احتار بعضهم في توصيفها، وما إذا كانت بداية مرحلة جديدة من التصعيد العسكري الناشب بين واشنطن والحوثيين منذ ديسمبر/ كانون الأول 2023، أم أنّها عملية نوعية عابرة فرضها المنطق العملياتي، وستعود طبيعة المواجهة بين الطرفين إلى الاحتكام لقواعد المواجهة التي يصفها البنتاغون بـ«إضعاف قدرات الجماعة المسلّحة في اليمن على استهداف الملاحة البحرية»، ويسمّيها الحوثيون عمليات «إسناد المقاومة في فلسطين، حتّى يتحقّق وقف إطلاق النار في غزّة وفك الحصار عنها».

لكن منطق ترتيب الأحداث وتشابكها على أكثر من صعيد، مع استخدام هذا النوع من القاذفات الاستراتيجية القادرة على حمل قنابل ذات نفاذية كبيرة في اختراق أعتى التحصينات العسكرية واللوجستية، يقول إنّ المقصود كان توجيه رسالة لطهران بأنّ الولايات المتّحدة قد تستخدم أو تتيح لإسرائيل استخدام هذا النوع من سلاح الجو، إذا تخطّت طهران قواعد المواجهة المتبادلة بينها وبين الكيان الصهيوني، وليس خافياً على أحد نهم بنيامين نتنياهو لاستهداف المنشآت النووية الإيرانية، لكنّه محاصر بعدم امتلاكه المقاتلات القادرة على حمل الأسلحة اللازمة لتدمير منشآت شديدة التحصين، ومن الواضح أنّ حسابات واشنطن تقتضي عدم تصعيد المواجهة إلى مرحلة اللاعودة، وفي الوقت ذاته ترسل رسالة مفادها أنّه ليست لديها خطوط حمراء في مسألة مناصرة إسرائيل وضمان تفوّقها. وبالعودة إلى طبيعة المقاربة الأميركية للأزمة اليمنية الراهنة، ومقتضيات التعامل مع الحوثيين، وفق تطوّرات المرحلة الراهنة المفتوحة على الاحتمالات كلّها، وتصورات واشنطن لطبيعة الحلّ في اليمن، فإنّ كشفها يستلزم العودة بالتاريخ قليلاً إلى الوراء، إلى مرحلة انقلابهم على مسار الانتقال الديمقراطي الذي أنتجته ثورة 11 فبراير/ شباط عام 2011، وتحديداً إلى 21 سبتمبر/ أيلول عام 2014. فبالرغم من إدانة واشنطن لانقلاب الحوثيين على المرحلة الانتقالية وسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وعدم اعترافها بسلطتهم، إلّا أنّ موقفها، وإنْ كان متّسقاً مع توجّهاتها في دعم التحوّل الديمقراطي في بلدان «الربيع العربي»، فإنّه أيضاً كان ملحوقاً ومتّصلاً بالموقف الإقليمي السعودي – الإماراتي ومقاربته الأمنية والجيوسياسية لمستقبل اليمن اعتماداً على أمرَين. الأول أنّ الملف اليمني، ومنذ عقود مضت، كان منظوره الغربي عموماً، والأميركي خاصّة، منظوراً سعودياً، أي أنّ اليمن كان ملحقاً بالسعودية في التعاملات الغربية مع ملفّات الشرق الأوسط. والأمر الثاني أنّ الرياض كانت المشرفة على طبيعة التحوّل في اليمن، من خلال المبادرة الخليجية 2012، التي ابتدعت مساراً سياسياً توافقياً للثورة اليمنية.

> ظهر أنّ واشنطن بعد 7 أكتوبر مستعدّة لخوض معارك في أكثر من جبهة لأجل إعادة فرض معادلة الردع الإسرائيلية
>
> ستفرز مرحلة المواجهة المحدودة القائمة الآن مقاربةً جديدةً اعتماداً على الردّ الإسرائيلي المنتظر على إيران ونتائج الانتخابات الأميركية

وفق هذين المعطيين، فإنّ الإدارة الأميركية، إدارة الرئيس بارك أوباما، لم تعارض «عاصفة الحزم» التي انطلقت في 26 مارس/ آذار 2015 لمجابهة انقلاب مليشيا الحوثي ونصرة الشرعية اليمنية، وفق الأهداف المعلنة للعملية، بل ساندتها وقدّمت لها الدعم العسكري واللوجستي، وإن كان وفق مقاربة أميركية غير مُعلَنة من شأنها زجّ السعودية في المستنقع اليمني، كما بات بعضهم يتصور، قياساً على واقع اليوم ونتائجه. والواقع أنّ واشنطن أعادت تعريف الحوثيين أكثر من مرّة خلال سنوات الصراع العشر الماضية وفق مقتضيات المصلحة الاقتصادية، والتحكّم بمعادلة القوّة وتوازناتها في المنطقة. أولاً من خلال الدعم اللامحدود بداية لـ«عاصفة الحزم» لإيقاف انقلاب الحوثيين، ثمّ التأكيد على أنّه لا حلّ في اليمن إلّا من خلال مسار سياسي سلمي يضمن وجود الحوثيين وتصديرهم للمستقبل من خلال ما عرف بمبادرة وزير الخارجية الأميركي في عهد الرئيس أوباما جون كيري، التي نصّت على تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الحوثيون شريطةَ انسحابهم من العاصمة صنعاء، وتسليم الأسلحة الثقيلة لطرف ثالث لم تحدّده المبادرة. والواقع أنّه صاحَب هذه المبادرة تغيران مهمّان، يمكن القول إنّهما البداية الحقيقية لتشكّل الصورة النمطية أو المقاربة الأميركية التي دُشّنت في نهاية عهد الرئيس أوباما. الأول، النظر للحوثيين أقلّيةً أصيلةً في المجتمع اليمني يجب ضمان حقهم في الوجود والمشاركة السياسية، وهذا الأمر لا يتناسب بالمطلق مع طبيعة الحركة الحوثية ومشروعها وإرثها التاريخي وفهم اليمنيين لها. والثاني، التضييق على السعودية في الحصول على صفقات الأسلحة، وخصوصاً الهجومية منها. لكنّ هذه المقاربة تغيّرت نوعاً ما في عهد الرئيس دونالد ترامب، الذي قارب الأزمة اليمنية وطبيعة المواجهة السعودية - الحوثية من منظور اقتصادي بحت، وفتح مخازن الأسلحة الأميركية للسعودية، وعرضها في المؤتمرات الصحافية، وكأنّه مسعّر في بازار للأسماك. ومع ذلك، شهدت ولايته أحداثاً شكّلت ما يشبه الصدمة غير المتوقّعة للسعودية، حينما تبنّى الحوثيون استهداف منشأتين لـ«أرامكو» في محافظتي بقيق وهجرة خُرَيص (شرق السعودية)، في عملية سمّاها الحوثيون «توازن الرعب»، وحينها لم تكن ردّة الفعل الأميركية مناسبةً لتصوّر السعودية، التي كانت تعاني من أزمة نقص حادٍّ في منظومة الدفاع الجوي «باتريوت»، وربما تيقّنت الرياض حينها أنّ هناك من يعدّ لها مسرح حرب طويلة في اليمن. بداية عهد الرئيس جو بايدن شهدت جفاءً أكثر في العلاقة مع السعودية، وتعهّد رجل البيت الأبيض الجديد بإنهاء الأزمة في اليمن بتسوية سياسية، وتبدّا للكثيرين أنّ عهد أوباما أطلّ برأسه مجدّداً مع تسمية البيت الأبيض أوّل مبعوث خاصّ إلى اليمن، هو تيموثي ليندركينغ. لكنّ تطورات إقليمية واقتصادية غيرت كثيراً في الموقف الأميركي، أبرزها المواجهات بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي في 2022، وكذلك تخفيض السعودية إنتاجها من النفط، وهما أمران أدّيا في نهاية الأمر إلى قيام بايدن بزيارة إلى الرياض في أغسطس/ آب عام 2022، وهي زيارة خالفت جميع تصريحات الرئيس الأميركي، الذي حمل معه مشروع التطبيع، وما عرف بـ«صفقة القرن». حينها عاد الملف اليمني ليكون المتغيّر التابع في العلاقات السعودية الأميركية.

العام 2023، كان شاهداً على أبرز التحوّلات في المقاربة الأميركية للملفّ اليمني، ففيه أصبحت واشنطن طرفاً رئيساً في المواجهة المباشرة في اليمن، بعد أن كانت خلال سنوات الصراع الماضية تقوم بدور المراقب وضابط الإيقاع، وهذا التحوّل الراديكالي كان مدعاه فكّ الحصار عن إسرائيل، الذي فرض تابعاً لـ«طوفان الأقصى»، وأحد أبرز تبعات الحرب المجنونة التي تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزّة.

ديناميكية الصراع الذي اندلع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، وخريطة التوازنات في المنطقة، فرضت على واشنطن الهرولة بأساطيلها العسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط للاحتشاد وراء حليفها التاريخي والأيديولوجي الأكثر أهمّيةً (إسرائيل)، وظهر أنّ واشنطن مستعدّة لخوض معارك في أكثر من جبهة وأكثر من صعيد لأجل إعادة فرض معادلة الردع الإسرائيلية، واحدة من تلك الجبهات كانت جبهة الحوثيين في اليمن، التي أعلنت المساندة لفلسطين من خلال عملية استهداف خطوط الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، وشنّ عمليات مباشرة باتجاه الأراضي المحتلّة في فلسطين.

والملاحظ في هذا السياق أنّ واشنطن، وفي خضمّ مواجهتها المباشرة مع الحوثيين، عبر تحالفها المسمّى «تحالف الازدهار»، تريد المحافظة على مقارباتها الجيواستراتيجية للأزمة اليمنية وتصوّراتها لطبيعة الحركة الحوثية من خلال منظورين مهمين: منع التصعيد الإقليمي ضدّ إسرائيل والمحافظة على نطاق محدّد ومُتحكَّم به للمواجهات، والإبقاء على هامش كبير لتحقيق تسوية سياسية في اليمن تضمن وجود الحوثيين وتصديرهم إلى المستقبل. هذا المنظور بالذات يعني أنّ واشنطن ما زالت تحتفظ بتعريفها الثابت للحوثيين، الذي يتماشى مع مصالحها وتصوّراتها للتوازنات في الإقليم بعيداً عن التطوّر الحالي الذي فرضته الحرب الصهيونية على قطاع غزّة. أي أنّ واشنطن التي ترفض الاعتراف بأنّ هجمات الحوثيين في البحر الأحمر متّصلة بالحرب والحصار على غزّة، ما زالت تترك هامشاً كبيراً لعودة المسار السياسي في اليمن إذا توقّف الحوثيون عن شنّ هجماتهم على الملاحة البحرية. الحوثيون هم أيضاً نجحوا في الحفاظ على مبرّر تدخّلهم من خلال تأكيداتهم المستمرّة أنّ الهجمات التي ينفّذونها تستهدف ما له علاقة بالكيان الصهيوني حتّى تتوقّف الحرب، ولا تستهدف حرّية الملاحة، وهذا الأمر جعل المجتمع الإقليمي والدولي يتحرّج كثيراً في اتّخاذ موقفٍ حاسمٍ ضدّ الحوثيين في اليمن، بينما تواصل إسرائيل وبلا هودة حرب الإبادة الجماعية ضدّ المدنيين في فلسطين.

الخلاصة أنّ الولايات المتّحدة ربّما تعيد الآن تقييم الحركة الحوثية في اليمن بعيداً عن التصورات السابقة، وأنّ مرحلة المواجهة المحدودة القائمة الآن ستفرز مقاربةً جديدةً بعد أن يكتمل شرطاها المؤجلان؛ الردّ الإسرائيلي المنتظر على إيران، وكيف ستتعامل الأخيرة، ونتائج الانتخابات الأميركية القريبة.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads